جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة: دكتوراه التاريخ الحديث

المادة: تاريخ الدولة العثمانية

العام الدراسي: ٢٠٢٣/٢٠٢٤

عنوان المحاضرة

دراسة تحليلية لدور المؤسسة العسكرية العثمانية (١٢٩٩-١٨٣٩م)

مدرس المادة

الاستاذ الدكتور يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني

دراسة تحليلية لدور المؤسسة العسكرية العثمانية (١٢٩٩-١٨٣٩م)

كانت للمؤسسة العسكرية ، خلال الحقبة الزمنية الممتدة بين عامي ١٢٩٩-١٨٣٩م،دور مهم في تاريخ الدولة العثمانية سواء في تدعيم سلطتها أم في تقويض أركانها .فقد ارتكزت هذه الدولة منذ نشاتها على مؤسستها العسكرية القوية في تحقيق السيطرة والتوسع الخارجي .وعندما ظهر الضعف في كيان هذه المؤسسة منذ منتصف القرن السادس عشر ، بفعل عوامل داخلية وخارجية ، تعرضت الدولة العثمانية ،نتيجة لذلك الى هزات عنيفة –خاصة اثر الهزائم العسكرية التي منيت بها –اذ تحولت المؤسسة العسكرية بتشكيلاتها المختلفة من قوة قتالية فاعلة الى معول من معاول الهدم ،بسبب هيمنتها على مقدرات المجتمع العثماني .

ان الشرعية التاريخية لدور المؤسسة العسكرية العثمانية جاء من خلال إسهامها الفاعل في قيام الدولة وتوسعها الخارجي ، اذ نشأت هذه الدولة من خلال معارك الجيش ، كما ان حدودها رسمت على أساس قدرة هذا الجيش على حمايتها وبذلك أدت هذه المؤسسة دوراً استثنائياً في حياة العثمانيين .

ان الدور الكبير الذي قامت به المؤسسة العسكرية في التاريخ العثماني ينحصر من خلال ما يلي :

١- كانت المؤسسة العسكرية وليدة للطبيعة القبلية العسكرية للعثمانيين منذ نشوء إمارتهم في الأناضول في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي ، اذ برزوا كتنظيم قبلي ذي نزعة عسكرية بحكم الظروف الصعبة التي أحاطت بنشأتهم ولذلك وصفت إمارتهم بأنها ((إمارة غزاة)) نجحت تدريجياً بفعل تنظيمها العسكري في التوسع على حساب البيزنطيين في الغرب ، وسلاجقة الروم في ((قونية)) بآسيا الصغرى ، وقد ظل العثمانيين محتفظين بطابعهم العسكري حتى النهاية .
٢- برع العثمانيون في التنظيم العسكري ، واقتبسوا في البداية ،الأساليب العسكرية السلجوقية ، ثم تعلموا كثيراً من الأساليب العسكرية البيزنطية وطوروها فأصبحت الأساس الذي قامت عليه مؤسستهم العسكرية فيما بعد ، وقد عزز هذه النزعة العسكرية ان الإمارة نشأت عند الحدود مع ((دار الحرب)).
٣- ضمت المؤسسة العسكرية العثمانية ، عدة تشكيلات عسكرية نظامية وغير نظامية اعتمدت عليها الدولة في حروبها الخارجية ، منذ مطلع عهدها ، كانت القوات الإقطاعية في مقدمتها من حيث قدمها ودورها القتالي الفاعل اذ وفر النظام الإقطاعي للدولة في البداية موارد اقتصادية كثيرة وإعدادا كبيرة من الجند دون ان يكلفها ذلك أعباء مالية ، في حين مثل ((الجيش الانكشاري)) الركيزة

العسكرية الأخرى للدولة بعد ضعف القوات الإقطاعية وتلاشي دورها القتالي .فقد صار إفراده يمثلون قوام المؤسسة العسكرية العثمانية وعمادها ويؤلفون فئة عسكرية منيعة الجانب تفانت في الذود عن الدولة وتوسيع رقعتها .وبفضل هذا الجيش حققت الدولة ومؤسستها العسكرية أعظم انتصاراتها في القارتين الأوربية والأسيوية خلال القرون الأولى وذلك لما اتصف به إفراده من قدرة قتالية عالية وانضباط عسكري .

الى جانب ((القوات الإقطاعية والانكشارية)) كانت هناك قوات عسكرية مكملة لهما ، اعتمدتها المؤسسة العسكرية مثلها سلاح المدفعية والنقل ، الذين ابلوا بلاء حسناً في الحروب الأولى للدولة ، قبل ان يعتري نظامهم الخلل .وكذلك القوات العسكرية الخاصة بالولايات والقوات الاستثنائية التي مثلت هي الأخرى جزءا على جانب كبير من الأهمية في المؤسسة العسكرية، فضلاً عن القوة البحرية التي نمت في عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح) ، ثم تطورت قدراتها القتالية في عهد السلطان سليمان القانوني ، ولم تصب بالضعف إلا بعد وفاته .

٤- وفيما يتعلق بالحملات العسكرية وإستراتيجية تنظيمها ، لوحظ انه كان للعثمانيين نظام تجسس وكتمان دقيق ساعدهم في التخطيط للحملات العسكرية ، وذلك بإعداد الطرق للجيش المتحرك ، وتامين سلامتها وتوفير الأسلحة والكميات الكبيرة من المواد الحربية والمؤن والتجهيزات الأخرى الضرورية للعمليات ، وكانت تشدد العقوبة لمن يسيء من الجند إثناء تقدم الحملات العسكرية الى ميادين القتال .

٥- استطاعت الدولة العثمانية بفضل مؤسستها العسكرية ، ان تحقق العديد من الانتصارات العسكرية على أعدائها ، طيلة القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين ، والنصف الأول من القرن السادس عشر ، فوصلت الى أوج قوتها وتوسعها الخارجي ، غير ان زيادة النفوذ الأوربي داخل الدولة العثمانية اثر عقد معاهدة الامتيازات مع فرنسا في عام ١٥٣٥م ، وتوقف الفتوحات العسكرية ، والأزمة الاقتصادية التي أصابت الدولة ، وعجز النظام الإقطاعي عن الإيفاء بالتزاماته الاقتصادية والعسكرية ، فضلاً عما أصاب ((الجيش الانكشاري)) من تدهور وانحلال ، وترك أثره البالغ في إضعاف المؤسسة العسكرية ، فقد طرا على أوضاع إفراده تبدل انقلابي كبير ، في نهاية القرن السادس عشر ، عندما بدأ الفساد يدب في نظمهم فبدئوا يفقدون روحهم العسكرية ، حتى تحولوا في أخر الأمر الى مظهر من مظاهر إضعاف الدولة، اذ وقفوا بشكل سافر إمام محاولات السلاطين

الرامية الى الإصلاح وتطبيق القوانين العسكرية الجديدة جميعها ، وقد انتهت بعضها الى نتائج سيئة كعزل السلطان او إعدامه كما حصل للسلطان سليم الثالث ١٧٨٩-١٨٠٧م.

ومع ان ((الجند الانكشارية)) أصبحوا من عوامل تدهور الدولة العثمانية ، وبات التخلص منهم هدفاً رئيساً للذين سعوا لإحداث الإصلاح في بنية الدولة ،يلاحظ ان هناك عوامل أخرى عدة كانت تقف في وجه التغيير المطلوب ،فبقي الانحطاط في أجهزة الدولة المختلفة ، وظلت خطوات الإصلاح وئيدة الخطى .

٦- لا يمكن ان يُحمل ((الجند الانكشارية)) المسؤولية كاملة في تدهور أوضاع الدولة العثمانية ، ولعل من الإنصاف القول أنهم كانوا من جملة عوامله المؤثرة حتى عام ١٨٢٦م ، حين تمت تصفيتهم عسكرياً ، ولذا كان الإصلاح العسكري ، ضرورة حتمية ، حتى مع وجود الصعوبات لوقف عوامل الانهيار والتدهور التي أصابت المؤسسة العسكرية العثمانية ، وفقدان معظم تشكيلاتها ، لروحها القتالية والانضباطية . لذلك شغل الجيش المقام الأول في الإصلاحات العثمانية ، وبخاصة بعد ان أصبحت المؤسسة العسكرية القديمة ، قوة محافظة مسيطرة تشَلُ الجهود الرامية الى إصلاح بنية الدولة. ومن هذا المنطلق ، انتبه رجال الإصلاح العثمانيون منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي الى ضرورة الإصلاح العسكري لوقف انهيار الدولة . فكان الجانب العسكري واضحاً في أفكارهم ورسائلهم الإصلاحية التي كانت من بين الإرهاصات الفكرية التي أدت الى قيام حركة الإصلاح التي أطلق عليها رسمياً فيما بعد بـ((التنظيمات)).

ان محاولات الإصلاح العسكري الأولى منذ عهد السلطان احمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م)، وحتى نهاية عهد السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤-١٧٨٩م) ، وقد انصبت على إصلاح وتحديث سلاح المدفعية وتأسيس المدارس التي تدرس فيها علوم الرياضيات والهندسة العسكرية ، بالاعتماد على بعض الخبراء العسكريين الأوربيين، ولم تشهد هذه المحاولات إيجاد مشروع متكامل لإصلاح المؤسسة العسكرية العثمانية ، وذلك بإنشاء قوات عسكرية جديدة ،تحل محل ((القوات الانكشارية))،حيث لم يحصل ذلك فعلياً ،إلا في عهد السلطان سليم الثالث الذي ذهب ضحية محاولة القيام بالإصلاح العسكري ،أما السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩م ، فقد استطاع ان ينجح ، فيما فشل به السابقون من السلاطين ،في هذا المجال ،وذلك بقضائه نهائياً

على ((القوات الانكشارية)) في سنة ١٨٢٦ ، وإنشائه قوات عسكرية جديدة ، دربت على وفق الأساليب الأوربية الحديثة .

لم تنجح محاولا الإصلاح المذكورة في تحقيق الأهداف المرجوة ، لان الحياة العثمانية بأسرها كانت بحاجة الى إجراءات في إعادة النظر والتجديد المبني على إدراك عميق للمتغيرات الحاصلة في المحيط الدولي العام وإدراك واعٍ للظروف المحلية وللعوامل الفاعلة فيها ، وكان التحديث العسكري يستلزم إدخال إصلاحات في النواحي الاقتصادية والنظامين التعليمي والقانوني ،لإعادة تنظيم الإدارة العامة وإضفاء الكفاءة عليها .

ان جوانب الإدارة العامة التي كانت تحتاج الى الإصلاح والتغيير ، كانت متداخلة في الحقيقة بعضها مع البعض الأخر ، ولم تكن الجهود الإصلاحية بمستوى الحاجة ، من حيث الفكر وسبل التطبيق والإمكانات المتوفرة ، ولهذا لم تكن هناك جهود كافية للتحديث ،بكل امتداداته الرسمية والاجتماعية .واقتصرت أحيانا على محاولات ناجحة كلياً ، بل شاب الكثير منها القصور بحكم المؤثرات الداخلية والخارجية على اطر تفكيرها وانتقائيتها ونقص إمكاناتها العملية.في حين خطت أوربا خطوات ابعد من ذلك في إصلاح أوضاعها ، على وفق نظريات وثورات اجتماعية واقتصادية وسياسية استمرت منذ عصر النهضة الأوربية.

بدا التنظيم العسكري الحقيقي الأولي للعثمانيين في عهد عثمان الذي عمل على توسيع ارض إمارته في الأناضول نظرا لانه كان يعد نفسه غازيا ومجاهدا في سبيل توسيع أراضي المسلمين مثله مثل بقية سكان الإمارات والمقاطعات التركية المتاخمة لحدود المدن البيزنطية وقد توج نشاطه العسكري بتأسيس الدولة عام ١٢٩٩م بعد استيلائه على أهم ممتلكات البيزنطية وبعض الإمارات التركية التي تحالفت مع المغول ضده وتخذ من حصن بورصة عام ١٣٢٦م عاصمة له.

يظهر لنا مما تقدم ان القبائل العثمانية كغيرها من قبائل الحدود في ذلك العصر الإسلامي كانت في مقدمة الخطوط العسكرية السلجوقية في صراعها مع القوات البيزنطية، وتركزت المهمة الأساسية لتلك القبائل في غزو القرى والمدن البيزنطية وكسب المزيد من الغنائم التي كانت مورد رزقها الأول لهذا برع العثمانيون في التنظيم العسكري واقتبسوا منذ البداية الأساليب العسكرية الإسلامية ثم تعلموا كثيرا من الأساليب العسكرية البيزنطية وطوروها فأصبحت الأساس الذي قامت عليه مؤسستهم العسكرية فيما بعد.

ان التوسع العسكري العثماني مر بمرحلتين متميزتين طبقا بصورة تكاد تكون منظمة ففي البداية كان العثمانيون منذ نشأة دولتهم يسعون الى فرض نوع من السيادة على الدول المجاورة ثم يتجهون بعد ذلك الى فرض سيطرتهم المباشرة على البلدان بالقضاء على أسراتها الحاكمة ، وكانت سيطرة العثمانيين المباشرة تعني في جوهرها تطبيق نظام التيمار (الإقطاع الحربي) الذي كان يقوم على التسجيل المنتظم لسكان المنطقة ومواردها في دفاتر .

وقد أتيح للدولة العثمانية حين نشاتها الأولى في منطقة جبلية في غربي الأناضول منفتحة على بحر مرمرة وتشوبها الحرية النسبية تنظيم عسكري اجتماعي متحرك هيا لها فرصة كبيرة للنمو والقوة .